الاستثمار في ظل نظام الجباية ومشروع الخصخصة والأثر على تكلفة خدمة الكهرباء في ظل الواقع الحالي في العراق

م.د. منى سالم حسين مرعي
كلية الحدباء الجامعة
Muna01_almarey@yahoo.com

م.م. هدى سالم حسين مرعي
كلية الإدارة ولاقتصاد

المستخلص :

تناول البحث مضمون نظام الجباية ومشروع الخصخصة لقطاع توزيع الكهرباء في العراق في ظل ازدياد الأعباء التي تتحملها الموازنة في سبيل إصلاح المنظومة الكهربائية والبنى التحتية لها وكانت احد بدائل الانفاق لتمويل مشاريع الأعمار هي التوجه نحو خصخصة بعض المشاريع التابعة لشركة الكهرباء الوطنية بسبب الأوضاع الراهنة وضعف نظام الجباية ووجود الكثير من الديون غير المحصلة ، ما تتطلب دراسة لتكلفة خدمات الكهرباء وسبل ترشيدها وتمثل عملية دراسة وترشيد تكاليف تقديم الخدمات الكهربائية عملة ذات وجهان الأولى تحدد سبل تخفيض الإنفاق الحكومي على التطوير والأعمار والمحافظة على جودة وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها يمثل نظام الجباية والصيانة والتوزيع نوع من الخصخصة الجزئية من خلال خصخصة إدارة توزيع الكهرباء وصيانتها وتشغيلها مقابل حصة من الإرباح مع وجود حق استخدام شبكات الدولة ومعداتها وعامليها فضلا عن استحصال الفواتير مقابل تجهيز المواطن بـ ٢٤ ساعة وهناك مؤيد ومعارض يطرح كل منهم وجهة نظر هادفة وإن أثار النظام على تكلفة الخدمة المقدمة يرتبط حقيقة بالقياس السليم لأوجه الإنفاق والطاقة وكل ما يرتبط بهما خاصة اما أهم التوصيات كانت التأكيد على وجوب عدم الخلط بين الإنفاق من الموازنة العامة للدولة الاتحادية كحق للمواطن وبين تكاليف الجباية وإلا سيكون هناك ازدواجية في عملية احتساب التكلفة وجبايتها وسيكون هناك استغلال لموارد الدولة في تحقيق مكاسب للقطاع الخاص على حساب المواطن مع وجود التطبيق الفعلي لتجربة الاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء من خلال نظام الجباية نقترح تقييم نتائج التجربة من خلال إجراء دراسة عن المتحصلات والمكاسب التي حققتها الدولة ودورها في مساندة تمويل الموازنة العامة للدولة والوقوف على مدى نجاح التجربة.

Abstract :

The study discusses the content of the collection system and the privatization project for electricity distribution sector in Iraq in light of the increasing burdens borne by the budget in order to reform the electrical system and infrastructure. One of the alternatives to spending for financing the reconstruction projects is the privatization of some projects of the National Electricity Company because of the current situation and weak collection system And the existence of a lot of debt is not collected, which requires study of the cost of electricity services and ways to rationalize and the process of study and rationalization of the cost of providing electricity services a currency with two sides first identify ways to reduce government spending on development and ages and In order to maintain quality, the research reached a number of conclusions, the most important of which is the system of collection, maintenance and distribution, a kind of partial privatization through the privatization of the management of electricity

distribution, maintenance and operation in exchange for a share of the profits with the right to use the state networks and equipment and workers as well as collect bills for processing the citizen by 24 hours And there is a supporter and opposition each presents a point of view, although the impact of the system on the cost of service provided really linked to the proper measurement of objects of expenditure and energy and all associated with the most important recommendations were to emphasize that spending should not be confused from the general budget of the Dow And there will be duplication in the process of calculating the cost and its collection. There will be exploitation of the state resources in achieving private sector gains at the expense of the citizen. With the actual implementation of the investment experience in the electricity distribution sector through the collection system, we propose evaluating the results of the experiment through the procedure. A study on the proceeds and gains achieved by the State and its role in supporting the financing of the general budget of the State and to determine the success of the experimen.

المقدمة :

منذ العدوان الثلاثين على العراق في التسعينات وتدمير البنى التحتية نشأة أزمة الكهرباء التي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا وبالرغم من الجهود المبذولة في عمليات الإصلاح والتطوير وتخصيص إنفاق كبير من موازنة الدولة العراقية لإصلاح نظام الكهرباء الا إن تعاقب الحروب التي عصفت وما زالت تعصف بالعراق كل ذلك اوجد فجوة كبيرة بين توفير الطاقة الكهربائية ومتطلباتها المالية وغير المالية من الكفاءات وغيرها وبين توجهات الإصلاح في المجالين المالي والمهني ، خاصة في جوانب توفير مجالات الإنفاق من خلال التمويل الذاتي بعد إثقال الموازنة العراقية بالمزيد والمزيد من الديون وازدياد الأعباء التي تتحملها الموازنة في سبيل إصلاح المنظومة الكهربائية والبنى التحتية لها وكانت احد بدائل الانفاق لتمويل مشاريع الأعمار والتطوير هي أجور خدمات لكهرباء المقدمة للمواطنين والتوجه نحو خصخصة بعض المشاريع التابعة لشركة الكهرباء الوطنية ، الا ان المشكلة التي ظهرت بسبب الأوضاع الراهنة ضعف نظام الجباية وبالتالي وجود الكثير من الديون غير المحصلة من إيرادات خدمات الكهرباء، وامتناع الكثير من المواطنين عن التسديد بسبب قلة الوعي وتدني المستوى المعيشي وغيرها من الأسباب ،ما تتطلب دراسة لتكلفة خدمات الكهرباء وسبل ترشيدها وتخفيف العبء عن كاهل المواطن وفي نفس الوقت تخفيض الاتفاق اللازمة من خلال ترشيد تكلفة الخدمات حيث تمثل عملية دراسة وترشيد تكاليف تقديم الخدمات الكهربائية عملة ذات وجهان الأولى تحدد سبل تخفيض الإنفاق الحكومي على التطوير والأعمار والمحافظة على جودة الخدمة باعتبار ترشيد التكلفة احد مصادر التمويل في مشاريع الأعمار والوجه الثاني تقديم خدمة بتكلفة منخفضة دعما للمواطن وانطلاقا من ذلك جاءت فكرة البحث لتناقش الاستثمار في نظام الجباية المعمم وحقيقة الخصخصة وعلاقته بتكلفة تقديم الخدمات في مجالات توزيع الطاقة الكهربائية .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في الجدل المثار حول مشاريع خصخصة الطاقة الكهربائية كمشاريع استثمارية في العراق وحول نظام الجباية المعمم من قبل وزارة الكهرباء من حيث طرق التمويل والاستثمار واثر ذلك على التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة للمواطن.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث في تقديم دراسة عن واقع مشاريع خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق لإيضاح ماهية المشروع وأبعاده المالية والتشريعية ولإدارية والاقتصادية وحول نظام

الجباية المعمم من قبل وزارة الكهرباء من حيث طرق التمويل والاستثمار والية الجباية وطرق المحاسبة عنها وأبعاد تنفيذ المشروع في ظل دراسة تكلفة خدمة الكهرباء والآثار المترتبة عليها .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضيات أساسية هي :

١- إن صياغة قرارات الاستثمار والتمويل لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق يعتمد على توجهات الدولة نحو اللامركزية من خلال خصخصة المشاريع المتعلقة بنظام الجباية دون الأخذ بنظر الاعتبار التكلفة التي سيتحملها المواطن .

٢- هناك تداخل في تمويل مشاريع خصخصة الطاقة الكهربائية ونظام الجباية المعمم مع الاتفاق على خدمات الطاقة الكهربائية الممول مركزيا من قبل الموازنة العامة في الدولة .

٣- يساهم نظام الجباية المعمم لمشاريع خصخصة الطاقة الكهربائية في تعزيز التمويل الذاتي لقطاع الكهرباء في الدولة إلا انه لا يساهم في تغطية الإنفاق الاستثماري للقطاع .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى :

١- التعرف على أساسيات الاستثمار والتمويل في مشاريع خصخصة الطاقة الكهربائية كمشاريع استثمارية في العراق والتعرف على نظام الجباية المعمم من قبل وزارة الكهرباء.

٢- تقييم تجربة خصخصة مشاريع الطاقة الكهربائية واثر ذلك على تكلفة خدمات الطاقة التي يتحملها المواطن .

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على ما هو متاح في هذا المجال بالإضافة إلى اعتماده على المنهج الاستنباطي في صياغة فروض الدراسة ومشكلتها .

المبحث الأول

الخصخصة مفاهيم أساسية ومجالات وحقيقة نظام الجباية المعمم

أولا : الخصخصة مفهوم وأنواع :

يعتبر مفهوم الخصخصة من أهم المفاهيم الحديثة حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام ١٩٨٣ م ولكنه سرعان ما انتشر وأصبح متداولا في الأدب الاقتصادي. فالخصخصة تعني عملية نقل ملكية كل أو بعض مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات إلى القطاع الخاص، وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو هي بيع الأسهم المملوكة للدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وهي : إعادة التوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتجاهها نحو الملكية الخاصة.وهناك من يرى أنها التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام أو تحويلها إلى الملكية الخاصة بهدف رفع كفاءتها، وهذا ما طبق في بريطانيا وأستراليا...(الجبالي ،٢٠١٢ :٢٥٢) .

ظهرت تعاريف عديدة لمصطلح الخصخصة منها ما أورده قاموس(oxford) الانكليزي الذي قصد به عملية جعل القطاع الخاص يعمل بشكل مواز للقطاع العام،و الخصخصة ليست مجرد مفهوم اقتصادي بل هي أكثر شمولا من من حيث الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية وتدل على الحد من دور الحكومة مع زيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة أو ملكية الأصول(نعمة ،٢٠١٧ : ٢٢٦)....في حين ذكر(حسان ،٢٠١٦ :٢٦٠) ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من الألفاظ للخصخصة مثل التخاصية وخوصصة ، ولكن اللفظة وعند التدقيق والتمعن في جذورها نجد أنها تتمحور كلها حول معنى واحد (Privatization) الانجليزية ومضمون جوهري واحد يدور في فلك (التحول من القطاع العام الى الخاص الا ان مقتضى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية تعطيها اللفظ المحدد).وللخصخصة بمعناها العام ومنظورها الواسع بعدان أولهما اقتصادي والآخر سياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة عالية عبر تحرير السوق وتحجيم دور الدولة الاقتصادي وحصره في المجالات الضرورية وعبر أدوات محدده لضمان

الاستقرار الاقتصادي ...أما من المنظور السياسي فيعني اختزال دور الدولة وحصره في قطاعات أساسية تمس كيان المجتمع ككل بشكل أساسي مثل السياسة الخارجية والدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الضرورية..

يعّرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) الخصخصة بأنها : تسويق أنشطة القطاع العام مثل إخضاع عملية صنع القرار الاقتصادي الجزئي إلى قوى السوق . أي بمعنى بيع أو تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وترك أنشطة القطاع الجزئي تعمل وفقاً لمبادئها وقوانينها(آلية السوق) وعدم تدخل الدولة فيها . وعّرفت الخصخصة بأنها : تحويل جزئي أو كلي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية كانت تملكها الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص .ويذهب آخرون إلى القول بأن الخصخصة : تأجير وحدات الإنتاج التي يمتلكها القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عقود خاصة ، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات وتقاسم الربح بين المستأجر والحكومة وهذا رأي قاصر ، لأن الخصخصة لا تقتصر على عملية التأجير أو نقل الملكية للقطاع الخاص فيما ذهب فريق آخر إلى أعطاء معنى أوسع للخصخصة بأنها تعني التحول إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص.(عباس وآخرون ،٢٠١١ : ٧٧). أما (العبيدي ومنير،٢٠١٥: ٣١٤) أشار إلى نشأة الخصخصة كأداة للإصلاح الاقتصادي بقوله: ان مصطلح الخصخصة كمفهوم اقتصادي لم يكن متداولا حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي هذا على الرغم من ان مفهوم القطاع الخاص ودوره وأهميته كان واضحا لدى المفكرين الى ان جاء العام ١٩٨٤ اذا بدأت المملكة المتحدة عملية الخصخصة على نطاق واسع شملت الكثير من القطاعات الاقتصادية وفي بداية التسعينات أصبحت البيئة الاقتصادية العالمية مهيأة لتقبل تغيرات اقتصادية جذرية فاندفعت كثير من الدول في تطبيق طروحات الخصخصة حتى في الدول ذات الاقتصاد ألموجه (command system) ولعبت المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا كبيرا في هذا المجال من خلال إعداد حزمة من السياسات الخاصة تحت ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي لمعالجة المشاكل والتشوهات الاقتصادية مثل مشكلة الديون وغيرها حسب زعمهم ....

- **أهداف الخصخصة** :

تهدف الخصخصة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، من أجل الوصول بالقدرات الإنتاجية، والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة التنافسية الممكنة، وهي ليست هدفا بحد ذاتها وإنما وسيلة لإعادة مرافق الإنتاج العامة والخدمات لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وقد قامت الحكومة الأردنية بالإعلان عن أهداف برنامج الخصخصة وحصرها بما يلي :

أ. زيادة الاستثمارات الخاصة. ب. جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق هنالك أهداف أخرى هامة تتلخص في توسيع قاعدة الملكية، ومنح الإدارة قدرا من الاستقلال المالي والإداري والاستثماري، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة....(الجبالي ،٢٠١٢ :٢٥٢)

أما (حسان ،٢٠١٦ :٢٦١) أشار إلى الأهداف الأساسية للخصخصة على النحو الآتي :

١. الأداء الكفؤ للمشروعات عبر رفع مستوى استخدام الموارد البشرية والمادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية وصولاً لتلبية متطلبات الجمهور كماً ونوعاً.

٢. تخفيف الكثير من الاعباء عن كاهل الدولة لجعلها تتفرغ لادوار أساسية اخرى يفترض ان تركز عليها عبر ترشيق هيكلها الإداري وذلك بانسحابها من اغلب الأنشطة ذات الطبيعة التجارية والاقتصادية وتركها للقطاع الخاص.

٣. الارتقاء بالجودة والمواصفات عبر إيجاد مناخ تنافسي بين القطاعات والوحدات الاقتصادية سواء أكان داخل القطاع او بين القطاع الخاص والقطاع العام في بعض الفعاليات الإنتاجية.

٤. بناء على ما جاء أعلاه يتوفر مناخ مناسب لزيادة حجم الاستثمارات الفردية والجماعية مما يوفر رؤوس أموال لازمة لمتطلبات توسع الدولة في أنشطة ومشاريع جديدة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بمفرده.
٥. عملية الخصخصة تعد مقدمة للتوجه نحو اقتصاد السوق والحد من احتكار القطاع العام وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار .

- **أساليب ومجالات الخصخصة** :

تتعد أساليب وطرق الخصخصة ما بين جزئي وكلي وما بين نقل ملكية ونقل إدارة وخدمات وما بين مفهوم ضيق وواسع تعدد تلك الطرق والأساليب ،أشار (الجبالي ،٢٠١٢ :٢٥٢) إلى أهم الأساليب المتبعة في الخصخصة لتجربة الأردن:
١. تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا، ويندرج ضمن ذلك على سبيل المثال بيع الأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية، وطرح الأسهم للاكتتاب العام والبيع المباشر للمستثمرين، أو لشركاء فنيين.
٢. اتفاقيات الامتياز :كما هو الأمر في تخاصية مؤسسة النقل العام.
٣. عقود التأجير : بحيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن القطاع الخاص يقوم بتشغيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ معين، كما هو الحال في تخاصية سكة حديد العقبة.
٤. عقود الإدارة حيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة، كما هو الحال في عقد إدارة مياه ومجاري محافظة العاصمة.
٥. استخدام صيغة تجمع بين التمويل والإدارة، مع إعادة الملكية في نهاية المطاف إلى الدولة.

في حين أشار (حسان ،٢٠١٦ :٢٦٢-٢٦٣) إلى أهم أساليب الخصخصة بالاتي :
١. البيع المباشر:- ويعد أكثر الأساليب المستخدمة وتلعب العروض واختيار المشتري الذي يعرض سعر أعلى دورا كبيرا في ذلك... وهذا الأسلوب يتطلب نفقات إدارية كبيرة وقد يكون البيع بالمزاد العلني أهم طرائق هذا الأسلوب ومن صور بيع الأصول :-
أ. خصخصة جزء من الشركة.
ب. بيع أسهم الشركة بالكامل بعد توقفها عن العمل وتصفيتها.
ج. بيع الشركة بالكامل وهي مازالت تمارس نشاطها.
٢. بيع أسهم الشركة لمجموعة خاصة من المستثمرين .
٣. طرح الأسهم في اكتتاب عام :- حيث تقوم الحكومة ببيع جميع الأسهم التي تمتلكها الشركة او بيع جزء كبير منها إلى الجمهور من خلال طرح هذه الأسهم في اكتتاب عام.
٤. ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة اذا كانت تعاني من قصور في رأسمالها وفي حاجة ماسة للتمويل وكذلك اذا رغبت الحكومة في تغيير توليفة الملكية بينها وبين القطاع الخاص.
٥. شراء الإدارة او العاملين في الشركة بحيث تتحول الشركات المساهمة الى شركات خاصة.
٦.التأجير والإدارة بعقود متفق عليها:- حيث يقوم القطاع الخاص باستئجار الأصول او استخدام التسهيلات المملوكة للدولة لمواصلة الأعمال لحسابه الخاص.
٧.نظام القسائم :- استخدمت هذه الطريقة كثيراً في التسعينيات لاسيما في دول اوربا الشرقية وتتلخص في جمع كل الشركات المراد خصخصتها وإعطاء شهادات لا يمكن لأصحابها تحويلها الى اسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني او استثمار صناديق الاستثمار للخصخصة ومن ميزات هذه الطريقة السرعة وتحويل عدد كبير من الشركات في ان واحد وتتغلب على نقص راس المال المحلي كذلك تتميز بالعدالة لعدم قصورها على عدد معين من المستثمرين بل مفتوحة لكل الجمهور.

ثانيا : خصخصة قطاع توزيع الكهرباء ومضمون نظام الجباية :

يقوم مشروع الخصخصة، الذي أقرته وزارة الكهرباء على منح مهمة تحصيل رسوم الكهرباء لشركات خاصة وتقوم بدورها بعمليات صيانة شبكات توزيع الطاقة بالمدن وإنهاء التجاوزات على الشبكة ومتابعة المجمعات التجارية وتركيب مقاييس ذكية لجميع المنازل، مقابل حصول الشركة على ١٣% من مجموع الفاتورة المفروضة على المواطنين شهرياً. وبالتوازي مع هذه الخطوة رفعت وزارة الكهرباء تعريفة الطاقة بنحو الضعف، لتصل إلى ١٠ دنانير لكل كيلوواط (٠.٠١ دولار) ، مقابل ٥ دنانير في السابق. ووفقا لتصريحات الوزارة أن "عقود الخدمة والجباية في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية، هي عقود شراكة مع القطاع الخاص وليست خصخصة."وقالت الوزارة إنه تم إعداد العقود من قبل الدوائر القانونية في مجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية، والهيئة الوطنية للاستثمار، ووزارة الكهرباء، و"تم الأخذ بعين الاعتبار تحصين الحكومة والوزارة ومصلحة المواطن." ووفق البيان فإن تعريفة استهلاك الكهرباء مدعومة من الحكومة، ولا تتدخل فيها الشركات، وإن قوائم الاستهلاك تصدر من وزارة الكهرباء، موضحة أن النسبة الممنوحة للشركات من مبالغ الجباية لا تتعدى ١٢.٩% من إجمالي مبلغ الجباية، تدفع منها الشركات رواتب ٨٠% من منتسبي قطاعات الصيانة التابعين لوزارة الكهرباء ضمن الرقعة الجغرافية لمسؤولية الشركات https://annabaa.org/arabic/investigations .

وتعني تجربة الخصخصة في الطاقة التي باشرت بها وزارة الكهرباء، إحالة تزويد المناطق السكنية لإحدى الشركات الاستثمارية لغرض إدارة عملية التوزيع من خلال قيام الأخيرة بصيانة المحولات وشبكات التوزيع ومنع التجاوز على المنظومة الوطنية، فضلا عن استحصال الفواتير مقابل تجهيز المواطن بـ ٢٤ ساعة. وتحدثت وزارة الكهرباء، في (٨ تشرين الثاني ٢٠١٦)، عن "تجربة الخصخصة" في تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي لمدة ٢٤ ساعة مقابل فواتير مالية إضافية، مؤكدة أن المواطن سيسدد من خلال هذه التجربة فواتير تقل بـ٨٠% عما يدفعه للمولدات الأهلية، فيما أوضحت أن ذلك من شأنه إنهاء "الضائعات" التي وصلت نسبتها ٥٠% من حجم الإنتاج. ويشكل مشروع وزارة الكهرباء خطوة أخرى لخصخصة القطاع، بعد إقرار أكثر من مسؤول فيها وفي الحكومة الحالية، بعدم القدرة على مواجهة الأعباء "الثقيلة" لإدامة عمل المنظومة الوطنية بنحو يرضي الجماهير. وكانت وزارة الكهرباء، أعلنت في،(الـ١٦ من آب ٢٠١٥)، عن إحالة ١٧ محطة إلى الاستثمار في مختلف مناطق العراق بعد إكمال عمليات الجرد الموقعي للمناطق المشمولة بالاستثمار . وقد طرحت الوزارة آلية التقديم للاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء من قبل المستثمرين من خلال إعلان موجه تم من خلاله تحديد الشروط والمتطلبات ووضعت مخططا يوضح كل ذلك وكما في الشكل رقم (١) التالي :

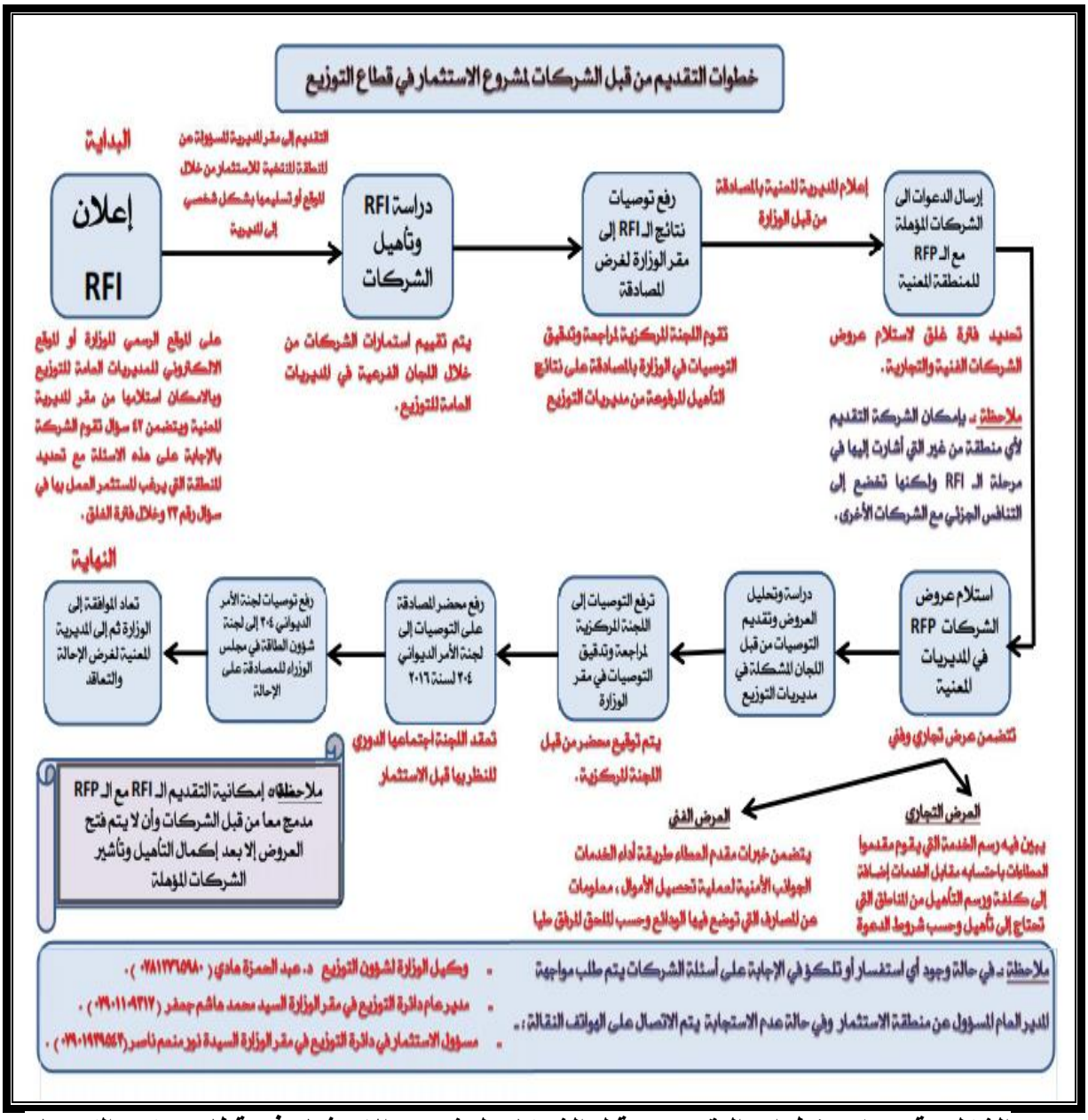

الشكل رقم (١) خطوات التقديم من قبل الشركات لمشروع الاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء
المصدر: وزارة الكهرباء الموقع الرسمي .

ولتوضيح أكثر عن مضمون الاستثمار في قطاع التوزيع ذكر احد المسؤولين في حديث لـ"العربي الجديد"، إن "أموال الجباية (الرسوم) الشهرية في كل العراق تكفي لبناء محطة كهرباء متوسطة الإنتاج كل ثلاثة أشهر، إذ يتوقع أن تبلغ حصيلة الفواتير خلال الفترة المذكورة نحو ٤٠ مليون دولار، ثلثها من القطاعين التجاري والصناعي مشيرا إلى إن الحكومة غير قادرة على إنهاء مشكلة الكهرباء حالياً، ولا بعد ١٠ سنوات من الآن، بسبب الأزمة المالية وتهالك المحطات، التي يعود بعضها إلى سبعينيات القرن الماضي، وازدياد الطلب على الطاقة بشكل غير منطقي وبواقع ٨% كل عام وأن المشروع من شأنه تحقيق نفع للمواطنين، كما سيحد من تبذير الطاقة بالمنازل والمتاجر والمصانع، مشيرا إلى أن الخصخصة ستكون لخمس سنوات، وقد تنتهي بعد ذلك وتعود لمسؤولية الدولة في حال تم حل مشكلة الكهرباء.حيث يعاني العراق عجزا كبيرا في القدرة

الإنتاجية، حيث يحتاج إلى ٢٤ ألف ميغا واط بالوقت الذي لا ينتج فيه أكثر من ١٠ آلاف ميغاواط. https://www.alaraby.co.uk/economy/2017 .

وأوضح الجبوري: إن قضية خصخصة الكهرباء غير واضحة لدى الرأي العام، والجانب الأهم يتعلق بكيفية تواجد قطاع خاص وسط عجز حكومي لتأمين وحماية هذا القطاع الحيوي، علما أن القطاع الخاص في العراق يخضع لهيمنة الأحزاب السياسية المتنفذة....

وحول حقيقة مشروع الخصخصة ونظام الجباية ذكر الدكتور (نصير المعموري/ كلية الهندسة كهرباء/ جامعة بابل) معلقا بقوله :https://annabaa.org/arabic/investigations
في الواقع لم يقدم مشروع خصخصة الكهرباء توضيح لكيفية جباية الأسعار، والتي لازالت إلى الآن غامضة حتى على كبار المسؤولين والمختصين، ولكي تثبت الوزارة بأن المشروع مفيد للمواطن، وغير ضار وله اثر في الدخل، وتوفير الكهرباء، عليها أن تعرض التكلفة المالية الكلية للمنزل بعد تطبيق الأسعار بحسب طبيعة استخدام المنزل من الأجهزة، وهناك تقصير في عرض صيغة الخصخصة، فالجهة المعنية لم تقم بأي عمل إعلامي توضيحي، يتناسب مع حجم الحدث، بل هي حاولت ولازالت تسويق الموضوع بطريقة وهمية على إنه ليس بخصخصة، وهذا أما توهم أو كذب متعمد على المواطن فكل الكتب وكل المواقع الاقتصادية بل وكل الاقتصاديين المختصين لو عرضت عليهم الأمر لقالوا لك إنها خصخصة جزئية أو خصخصة إدارية، فالخصخصة لا تعني فقط بيع الأصول....

وأضاف الدكتور المعموري: لا يوجد أي ضمان في العقد، لتشغيل الكهرباء ٢٤ ساعة، وإنما يوجد تخمين بأن رفع الأسعار والتجاوزات سيقلل نسبة الاستهلاك بمقدار ٢٠%، وعندها ممكن أن تكون هناك كهرباء ٢٤ ساعة، كما أن الديون ولا ترشيد الاستهلاك والتجاوزات هي مشكلة الكهرباء الحقيقية، على الرغم من أن كل ما ذكر، هي مشاكل فعلية تتطلب معالجة، أما مشكلة الكهرباء الحقيقية بحسب رأينا فهي تكمن في الفساد الإداري والمالي في هذا القطاع والجهات المعنية به، إذ نتج عنه صرف مليارات الدولارات، دون الوصول إلى إنتاج طاقة كافية وشبكات متينة تغطي البلاد كلها، فالنسبة الأكبر من الديون حكومية وليست ديون مواطنين، وترشيد الاستهلاك غير منطقي، مع عدم توفر الكهرباء ٢٤ ساعة، والتجاوزات سببها بيروقراطية الإجراءات الحكومية، وغياب المحاسبة وعدم وجود الكهرباء بشكل مقنع، فالحل يجب أن يبدأ بزيادة لمستويات تسمح بتوفير كهرباء ٢٤ ثم نبدأ بمعالجة باقي المشاكل وليس العكس.
ووفقا لتصريحات مؤيدي مشروع الخصخصة فان ايجابيات خصخصة الكهرباء هي:
https://annabaa.org/arabic/investigations
١. خلق جو تنافسي لتقديم الخدمة بأفضل صورها والابتعاد عن الفساد الإداري.
٢. تفرغ مؤسسات الدولة لإنجاز مهام أكبر.
٣. التخلص من بطء الإجراء الحكومي وصعوبة التطوير فيه، فالقطاع الخاص يسهل اتخاذ القرار فيه وهو أسرع في الإجراءات، وأكثر رغبة في التطوير، لأن التطوير يعطي أرباحا أكثر ويحقق موارد مضاعفة، وهذا هو هدف القطاع الخاص.
٤. ترشيد الاستهلاك، ومعالجة الإسراف والتبذير في الطاقة الكهربائية، والقضاء على مشكلة التجاوز على الشبكات الكهربية من العشوائيات وغيرها، وزيادة الإيرادات، وتسريع وتنظيم وتطوير آليات الصيانة والتأهيل والإدارة، وبالتالي إذا ما تم تطبيق ذلك في العراق سيمثل قفزة في حل مشكلة الكهرباء بالعراق.

أما النتائج التي تتمخض عن هذا السياق الاقتصادي (مشروع خصخصة الكهرباء) فهي: https://annabaa.org/arabic/investigations
١. فقدان الدولة لمركزيتها وقد يشكل ذلك تهديدا لأمنها، ووجود فرص كبيرة للفساد المالي.
٢. ارتفاع كبير في أجور الخدمة الكهربائية.
٣. ممكن أن تكون هذه الطريقة غير نافعة من خلال عدم وجود تحسن فيها، وضعف تأثير هذا القطاع في معالجة أصل المشكلة، ولوجود نسبة فساد كبيرة في العراق فإن المستثمر في الخصخصة، سيكون صاحب الصوت والسلطة الأقوى، والمستهلك لن يكون له أي دور، مع عدم وجود قوانين ومؤسسات وثقافة حقيقية تحميه.
٤. تقليص فرص العمل في القطاع العام بعد التوجه نحو خصخصته.
واقترح البعض لتجنب هذه السلبيات الآتي :
١. تأهيل أجهزة حكومية مدرَّبة وقوانين رقابية صارمة.
٢. تعطي مساحة كبيرة لحقوق المستهلك، عبر تشريعات جيدة وفاعلة مع أهمية تثقيف وتصنيف لنوع المستهلك، ومستواه الاقتصادي.
٣. يسبق تطبيق الخصخصة حملة إعلامية للتثقيف بها، ومناقشة تفاصيلها وقد يصار إلى تعديلات فيها أو رفض لها.

المبحث الثاني
واقع خصخصة قطاع توزيع الكهرباء وتكلفة الخدمة في ظل تطبيق نظام الجباية

تعد الطاقة الكهربائية، على النطاقين المحلي والعالمي، احد ابرز العوامل المحركة لعجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية، والاستخدامات المنزلية والأنشطة المجتمعية الأخرى، وفي الغالب تتبنى وزارة الكهرباء رسم منهجيتها لتطوير إنتاج الطاقة الكهربائية، من خلال خصخصة جباية الكهرباء، فالخصخصة هي أجراء اقتصادي يعني بمفهومه الأول بيع قطاعات حكومية للقطاع الخاص، وتوجد في الخصخصة سلبيات وايجابيات.واحدها الآثار التي ستترتب على تكلفة خدمة الكهرباء المقدمة للمواطن .

أولا : نظام الجباية واقع التطبيق وحقيقة الخصخصة :

في وقت سابق وفي بداية تطبيق مشروع الاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء من خلال نظام الجباية أكدت وزارة الكهرباء، أن الشركات الاستثمارية لن تكون مسؤولة عن جباية الديون السابقة والبالغة **٢.٥ مليار دولار**، وأشارت إلى عدم إمكانية إطفاء تلك الديون إلا بتشريع من البرلمان، وفيما هددت بقطع الكهرباء عن المتخلفين عن تسديد الأجور الشهرية للمستثمرين، عدت ذلك دافعاً للمواطنين لترشيد الاستهلاك. وقال المستشار الإعلامي لوزير الكهرباء محمد فتحي في حديث إلى (المدى برس)، إن "مشروع خصخصة التوزيع وجباية الأموال في وزارة الكهرباء مستمر لغاية الآن"، مبيناً أن "الوزارة أحالت في وقت سابق منطقة زيونة لإحدى الشركات، يوم الثلاثاء (٢٦ كانون الثاني)، تم توقيع عقد إحالة منطقتي المنصور واليرموك إلى شركتين".وأضاف أن "هناك أكثر من ٣٨ منطقة جاهزة من أجل إحالتها إلى الشركات ونحن بانتظار توقيع العقود والإحالة حتى تتم مباشرة المشروع فيها"، لافتاً إلى أن "الوزارة لديها مجموعة مشاريع ضمن خطط طويلة وقصيرة الأمد، لكنها لم تنفذ لعدم توفر الأموال"....وتجربة الخصخصة في الطاقة الكهربائية التي باشرت بها وزارة الكهرباء منذ اب ٢٠١٦، تعني إحالة تزويد المناطق السكنية لإحدى الشركات الاستثمارية لغرض إدارة عملية التوزيع من خلال قيام الأخيرة بصيانة المحولات وشبكات التوزيع ومنع التجاوز على المنظومة الوطنية، فضلا عن استحصال الفواتير مقابل تجهيز المواطن بـ ٢٤ ساعة....

وبين مؤيد ومعارض لمشروع الخصخصة ونظام الجباية والصيانة والاستثمار في قطاع التوزيع ووفق ما نشر في العالم الجديد https://al-aalem.com/news/39110 حذر اتحاد منتسبي وزارة الكهرباء من تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي في حال المضي بمشروع خصخصة قطاع التوزيع الذي تسعى الوزارة الى عرضه على الشركات الاستثمارية لتجهيز المناطق بـ٢٤ ساعة من الطاقة، وبأسعار تزداد بزيادة عملية الاستهلاك.

وفيما نوه الاتحاد إلى أن الاستثمار في قطاع الكهرباء سيكلف الحكومة دفع ١٠٠ مليار دولار في ٢٠ عاما، لفت إلى أن ذلك سيحيل رواتب ٢٠ ألف موظف إلى جباية الفواتير وهي مهمة شبه مستحيلة بعد ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن الاستثمار سيتحول إلى عملية سرقة ممنهجة للتيار الكهربائي من مناطق الفقراء إلى مناطق الأثرياء، والمستفيد هو المستثمر الذي ستسلمه الوزارة محطات صرفت عليها مليارات الدولارات.

وقال المهندس محمد العبادي، ممثل اتحاد منتسبي وزارة الكهرباء، في حديث لـ"العالم الجديد" ان "مجلس النواب أقر مؤخرا قانون وزارة الكهرباء بشكله الذي نشر في وسائل الإعلام، لكننا نجد لزاما شرح سلبيات هذا القانون، وتأثيره على الشعب العراقي وعلى استقرار البلد وسيادته، وعلى منتسبي الوزارة البسطاء، فضلا عن الاثار الخطيرة التي ستلحق بالاقتصاد العراقي على مدى ٢٥ سنة قادمة". وكان مجلس النواب العراقي قد أقر قانون وزارة الكهرباء في ٢٦ كانون الثاني يناير ٢٠١٥، وصادقت عليه رئاسة الجمهورية. وكشف ممثل اتحاد منتسبي وزارة الكهرباء، عن أن "الوزارة تعاقدت مؤخرا مع شركات استثمارية لإنتاج ١٠ آلاف ميغا واط لسد النقص في الطلب على التيار الكهربائي، وهذا يعني أن الحكومة ستكون ملزمة بدفع الكلفة كاملة على مدى السنوات المتعاقد عليها وهي ٢٠ عاما".

وأوضح أن "إنشاء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الاستثمار، سوف يكلف الميزانية العامة للدولة العراقية ٥٠٠ مليون دولار سنويا لكل (٢٠٠٠ ميغا واط)، أي خمسة مليارات دولار سنويا لـ(١٠ آلاف ميغا واط)، أي ما مجموعه ١٠٠ مليار دولار في ٢٠ سنة"، مبينا أن "الحكومة ستكون مجبرة على تسديدها لجهة بسبب عجزها عن استيفاء فواتير الكهرباء، ولحصول الشركات المستثمرة على ضمانة سيادية من وزارة المالية بتسديد المبالغ المستحقة".

وأكد المهندس العبادي، أن "هذه الشركات ترفض التقليل من سعر الكيلو واط بناء على العقود المبرمة مع الحكومة، وفي حال عجز الحكومة عن التسديد، فان هذه الشركات ستقوم برفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الدولية، لنيل مستحقاتها، في وقت يطلب فيه العراق من البنك الدولي سد العجز في موازناته رغم معرفته بأن ذلك سيرهن الاقتصاد العراقي بفوائد تزيده سوءا وأن "خصخصة قطاع الإنتاج سيفتح باب الفساد على مصراعيه من أجل التنافس على الاستثمار في محطات الإنتاج التي أنفقت عليها الدولة مليارات الدولارات وستسلم جاهزة للمستثمرين".

ولفت الى أن "قانون وزارة الكهرباء ينص على دمج بعض المديريات مع نظيراتها كمديرية مشاريع إنتاج الطاقة وإنتاج الغازية ومشاريع النقل وتوزيع الصدر وتوزيع الكرخ وتحويلها الى شركات مساهمة"، منوها الى أن "ذلك يعني خصخصة هذه المديريات وإلغاء تمويلها المركزي وتحويل رواتب منتسبيها الى الجباية بسبب عجز الحكومة عن إجبار العوائل على تسديد فواتيرها لعدم استقرار التيار الكهربائي، كما أن أغلب العوائل تعاني من الفقر المدقع، وبالتالي فان استلام الراتب بصورة منتظمة سيكون عملية شبه مستحيلة".

وتابع المهندس أن "قطاعات إنتاج الطاقة والتوزيع تعاني أصلا من مشكلة تأخير الرواتب لقلة تسديد أجور الجباية وعليه فان دمج المديريات الملغاة معها يثقل كاهلها بعد تحويل رواتب ما يقرب من ٢٠ ألف موظف على الجباية". وبين أن "الحكومة عاجزة عن جباية فواتير الكهرباء منذ

عام ٢٠٠٣ لغاية يومنا هذا، بل ان هنالك محافظات ووزارات ودوائر تابعة لها لم تدفع دينارا واحدا فكيف سيتم تأمين رواتب منتسبي الشركات ولماذا سيقع العبء فقط على مدن محددة؟".

ونوه المهندس العبادي الى أن "عملية الاستثمار التي تقوم بها الوزارة في قطاع التوزيع إنما هي عملية سرقة ممنهجة للتيار الكهربائي من مناطق الفقراء لمناطق الاثرياء المستثمر فيها، نتيجة عدم وجود زيادة في انتاج الطاقة".

- **قطاع الكهرباء المشمول بالخصخصة ونظام الجباية**

يتكون قطاع توزيع الكهرباء في العراق وهو القطاع قيد الخصخصة من المديريات العامة للتوزيع حيث تقوم المديريات العامة للتوزيع باستلام الطاقة المجهزة من محطات التحويل على جهدين (KV٣٣ و KV١١) وتوزيعها على عموم المستهلكين من خلال شبكة التوزيع (الهوائية والارضية) المنتشرة في أنحاء العراق كافة ولجميع أصناف المستهلكين الذين يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين مشترك ووفقا للتقرير الإحصائي السنوي٢٠١٦الصادر عن دائرة التخطيط والدراسات قسم تقنية المعلومات شعبة الإحصاء تتكون هذه الأصناف من الآتي :

- الصنف المنزلي
- الصنف التجاري
- الصنف الصناعي
- الصنف الحكومي
- الصنف الزراعي

هناك مراكز سيطرة خاصة بالتوزيع في عموم العراق، كما يقوم مركز النظم وبحوث عمليات المستهلكين بإصدار قوائم المشتركين لجميع المحافظات من خلال قراءة المقاييس. وهناك مشاريع لتحسين الشبكة لاستيعاب الأحمال الإضافية وكذلك لتغطية المجمعات والأحياء السكنية الجديدة. وهناك سبعة مديريات لتوزيع الطاقة الكهربائية ثلاثة منها في بغداد هي:

١ . المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة
٢. المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ
٣ . المديرية العامة لتوزيع كهرباء الصدر
٤. المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال
٥. المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط
٦. المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط
٥. المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب

أما فيما يتعلق بالمناطق التي طبق فيها مشروع الاستثمار في توزيع الطاقة الكهربائية وجبايتها أعلنت الوزارة ، في (٢٧ آب ٢٠١٦) عن تجهيز منطقة اليرموك في بغداد بـ٢٤ ساعة، بعد أن باشرت بها قبل ذلك في منطقة زيونة، فيما أشارت إلى أن هناك مناطق أخرى سيتم شمولها بذلك خلال الأيام القليلة المقبلة. من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في حديث إلى (المدى برس)، إن "الوزارة قسمت بغداد وباقي المحافظات إلى ١٨٠ منطقة من أجل منحها إلى شركات استثمارية ضمن عقود تسمى بعقود الخدمة والصيانة والجباية". وأضاف المدرس، أن "ثلاث مناطق في العاصمة بغداد أحيلت حتى الآن ضمن تلك العقود وهي محلات ٧١٠ و ٧١٢ و٧١٤ في منطقة زيونة ومحلات ٦٠١ و٦٠٩ في المنصور وأربع محلات في منطقة اليرموك"، مؤكداً أن "الأيام المقبلة ستشهد إحالة عدد من المناطق في بغداد والمحافظات إلى الشركات الاستثمارية".وأشار إلى أن "التعرفة وفق هذه العقود ستكون مدعومة من الحكومة بنسبة ٩٤%"، مبيناً أن "الهدف من هذه العقود هي حث المواطن على دفع الأجور وجعله يتعامل مع جهة واحدة متمثلة بالمستثمر الذي يمثل الوزارة بجميع ضوابطها وقوانينها".

وعد المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أن المشروع "سيدفع المواطنين إلى ترشيد الاستهلاك مما سينعكس إيجاباً على ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية"، لافتاً إلى أن "الطاقة الكهربائية المتاحة لدى الوزارة حالياً تكفي المواطنين في حال ترشيد الاستهلاك".وان أجوار الكهرباء سيتم جبايتها شهرياً من خلال الشركات الاستثمارية، .وأن "الشركات الاستثمارية لن تكون معنية بجباية الديون السابقة للوزارة التي بذمة المواطنين والمؤسسات الحكومية، والبالغة نحو مليارين و٥٠٠ مليون دولار"، مشيراً إلى "عدم إمكانية إطفاء تلك الديون، إلا من خلال تشريع من مجلس النواب".

أتاحت الوزارة للمواطنين فرصة لتسديد الديون بتقسيطها بشكل ميسر"، مؤكداً أن "قوائم التسديد تصدر من مديريات التوزيع العامة التابعة للوزارة فقط".وكانت وزارة الكهرباء العراقية أعلنت في (٢٥ كانون الثاني ٢٠١٦)، عن البدء بتطبيق مشروع خصخصة قطاع التوزيع للتخلص من الفساد وضمان التوزيع العادل بين المناطق وجباية أجور الطاقة، وأكدت إحالة أول رقعة في منطقة زيونة، شرقي بغداد، وفيما أشارت إلى تقسيم مناطق العراق إلى ١٨٠ رقعة جغرافية، دعت الراغبين بالدخول للقطاع إلى تقديم طلباتهم للوزارة.وكانت وزارة الكهرباء العراقية أعلنت في (٢٥ كانون الثاني ٢٠١٦)، عن دخول محافظة واسط في مشروع خصخصة قطاع توزيع الكهرباء بعد العاصمة بغداد، وفيما أكدت إحالة المشروع الى شركات رصينة معتمدة، أشارت الى أن الرقع الموزعة في المحافظات ستكون جاهزة خلال المدة المقبلة.

كما واشير إلى أن وزارة الكهرباء أعلنت، الثلاثاء (٢٥ آب ٢٠١٥)، مناقصة لخدمة ثلاث محلات في منطقة زيونة شرقي العاصمة بغداد، وجباية الأجور من المستهلكين فيها بالتسعيرة الحالية، لمدة ثلاث سنوات، وفي حين تعهدت بتجهيز تلك المناطق بطاقة مستمرة من دون انقطاع، والشركة بالمواد الاحتياطية الخاصة بصيانة الشبكات، أكدت أن التجربة تهدف لتقليل الضائعات وتحسين جباية أجور الاستهلاك، تمهيداً لتطبيقها على بقية المناطق.

- **تكلفة الخدمة واثر الخصخصة على تسعيرة خدمة الكهرباء**

كان التساؤل الأكثر أهمية حول مشروع الخصخصة هو الأثر على تسعيرة الكهرباء والأعباء التي سيتحملها المواطن ففي مقالة ل باقر العراقي نشرت في ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ استثمار تسعيرة الكهرباء في العراق"الحقيقة الكاملة".https://kitabat.com/2017/11/19 /استثمار-تسعيرة-الكهرباء-في-العراق ذكر فيها " الاستثمار في تسعيرة الكهرباء، لا في الإنتاج ولا في الشبكات ولا في التوزيع، لأن الوزارة لم تستطيع تنفيذ الجباية، وهذا أمر عجيب وشديد الغرابة، فمن أين جاءت قوة المستثمر "الذي يعتمد على كوادر الوزارة" حتى يقوم بما عجزت عنه الدولة؟ فالمستثمر بعد أن "يقبض" من المواطن، سيقوم بدفع رواتب فنيي الوزارة والقيام بأعباء تصليح الشبكات، وأعمال أخرى، على أن يجني أرباح تقدر ب ١٧% من الوارد الكلي. مشكلة المواطن مع التسعيرة وموعد الجباية، وليس مع الاستثمار، فالاستثمار شأن يخص إدارة أموال رعايا الدولة وعيالها، "والتسعيرة" تخص جيب "أبو العيال"، فهي أي التسعيرة غير واضحة وغير معلومة للمواطن البسيط، ولذلك سنوضح ببساطة كيف تحتسب الكلفة ...

الطاقة المستهلكة للجهاز الكهربائي تساوي قدرته (كيلو واط) في الزمن(الساعة)، وتسمى أيضا الوحدة القياسية(كيلو واط- ساعة)، والقدرة تعني الفولتية (٢٢٠فولت) مضروبة في التيار الذي يستهلكه ذلك الجهاز، "هناك جهاز لقياس التيار الكهربائي" لكل جهاز، أما الكلفة فتحسب بضرب الطاقة المستهلكة بتسعيرة الوحدة بالدينار لكل كيلو واط- ساعة أي أن:

الكلفة = الطاقة المستهلكة(كيلوواط/ ساعة)X سعر الوحدة القياسية بالدينار/كيلوواط ساعة

فلو كان لدينا منزل من أسرة متوسطة من ٦ أفراد، حساب تكلفة جهازي تكييف لمدة شهر كامل وكل يوم ١٢ ساعة، تكون حوالي ٥٠ ألف دينار.

المشكلة في حساب الوحدات وهي مسألة بعيدة جدا عن فهم المواطن للموضوع، وتحسب على أساس الألف الأول والألف الثاني وهكذا، وتعطي أسعار ليست عالية جدا لمن يستهلك أقل من ٣٠٠٠ وحدة، لكن عندما يتم استيفاء المبالغ كل شهرين تحل الكارثة ليتضاعف المبلغ عده مرات مع تضاعف الوحدات مرة واحدة (٦٠٠٠ وحدة).

يذكر أن وزارة الكهرباء كانت قد أوضحت في وقت سابق تسعيرة فواتير إستهلاك التيار الكهربائي وتجيهزه للمواطن بـ ٢٤ ساعة على وفق مشروع عقود الخدمة والصيانة والجباية للشركات الاستثمارية مشيرة إلى أن الاستثمار سيكون بذات التعرفة المعمول بها من قبل وزارة الكهرباء التي يصل فيها نسبة الدعم الحكومي لمحدودي الدخل والاستهلاك المنخفض بـ ٩٤ %.

وبينت الوزارة انها قامت بإحالة جميع أحياء العاصمة بغداد ومعظم المحافظات لقطاع الإستثمار وفي بغداد حالياً تمّ إحالة ثلاث محلات سكنية في منطقة زيونة الى الإستثمار وفي منطقة اليرموك ٤ محلات، ومحلتين في المنصور وسبع محلات في العامرية ومحلتين في حي الجامعة». وعن تقديم التسهيلات للشركات الاستثمارية لجذبها للعمل في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية في بغداد والمحافظات، مبينة ان مشاريع استثمار الكهرباء ستقوم بتوفير الطاقة على مدى ٢٤ ساعة وبمبالغ مدعومة حكومياً.وأكدت وزارة الكهرباء، ان عقود الخدمة والجباية في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية هي عقود شراكة مع القطاع الخاص وليست خصخصة كما يطلق عليها من قبل وسائل الاعلام والشارع العراقي.

وقالت الوزارة في بيان : انها "منذ اليوم الاول نوهت لتنفيذ المشروع، استندت الى مواد قانونية في موازنات عامي (٢٠١٦، و٢٠١٧) في تنفيذه". مضيفاً انه "تم إعداد العقود من قبل الدوائر القانونية في (مجلس الوزراء، وديوان الرقابة المالية، والهيئة الوطنية للاستثمار، ووزارة الكهرباء)، وتم الأخذ بعين الاعتبار تحصين الحكومة والوزارة ومصلحة المواطن." وأشارت الى ان "تسعيرة أجور استهلاك الطاقة الكهربائية مدعومة من الحكومة ولا تتدخل فيها الشركات، وان قوائم الاستهلاك تصدر من وزارة الكهرباء، وان النسبة الممنوحة للشركات من مبالغ الجباية لا تتعدى (١٢،٩%) من اجمالي مبلغ الجباية، تدفع منها الشركات رواتب (٨٠%من منتسبي قطاعات الصيانة التابعون لوزارة الكهرباء ضمن الرقعة الجغرافية لمسؤولية الشركات."

وبيّنت، انه "فضلا عن قيام الشركات بتصفير وانهاء الضائعات والتجاوزات وصيانة شبكات توزيع الطاقة وجباية اجور الاستهلاك ونصب المقاييس الذكية مجاناً الى المواطنين والدوائر الحكومية والمحال التجارية والمصانع ضمن الرقعة الجغرافية لمسؤوليتها." واوضح البيان، أن "مدة العقود خمس سنوات قابلة للتمديد وهناك تقييم شهري وسنوي لعمل هذه الشركات من قبل لجنة فنية من قبل وزارة الكهرباء، بالاضافة الى ديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام ومنظمات المجتمع المدني ووجهاء المناطق، وان بإمكان وزارة الكهرباء ان تقوم بفسخ العقد بعد عام واحد من التنفيذ في حال وجود سلبيات بتقديم الخدمة الى المواطنين."

ضمن توجه الحكومة العراقية لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في استثمار وتطوير قطاع الكهرباء في العراق ، وانسجاماً مع حزمة الاصلاحات التي اطلقتها الحكومة العراقية تم التعاقد لمدة (٥) خمس سنوات مع وزارة الكهرباء / المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة لغرض تقديم خدمات محددة (صيانة وجباية) فيما يتعلق بشبكة توزيع الكهرباء في ثلاث محلات في منطقة زيونة في بغداد (٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧١٤) ومن خلال التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين نهدف للوصول الى ترشيد الطاقة الكهربائية والإفادة من الطاقة المأخوذة من هذا الترشيد في تغذية مناطق أخرى وكذلك التقليل من الضياعات الفنية والحد من ظاهرة الضياعات الإدارية وتحسين مستوى المنظومة عبر مشاركة شركتنا (قطاع خاص) في أنشطة الجباية والصيانة الدورية والشاملة للشبكة

الكهربائية للمنطقة المغطاة بالعقد وخلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة . المشروع عملية استلام شبكة كهربائية دون نواقص من المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة عن طريق جداول نظامية ومسوحات ميدانية لكافة مكونات الشبكة . نشاط المركز يتعامل مع كافة المشاكل المتعلقة بالشبكة الارضية من خلال مركز شكاوي مفتوح لاستقبال الشكاوي لمدة ٢٤ ساعة علماً ان هذا العقد المبرم على ان تكون الكهرباء مستمرة لمدة ٢٤ ساعة . ويهدف المشروع الى نصب منظومة المقياس الذكي (Smart meter) يتم السيطرة عليه عن بعد وباحدث وسائل الاتصال الحديثة اسوةً بباقي الدول المتقدمة لتخفيف اقل الضائعات والتجاوزات على الشبكة من خلال المراقبة المستمرة لهذه المنظومة.

ثانيا : واقع الكهرباء الإنتاج والتكلفة والإنفاق ودواعي نظام الجباية:

تربعت الكهرباء على صدارة الإنفاق الحكومي في الموازنات الاتحادية، بل أصبحت الكهرباء بعد العام ٢٠٠٣ تستنزف الأرقام الكبرى من تخصيصات الخدمات الاجتماعية، وأضحت الخدمة الأبرز التي تظهر فيها الدولة كطرف أساسي بعد خدمة الأمن، وقد تعاقبت عقود على تردي منظومة الطاقة الكهربائية رغم الأنفاق الهائل والأرقام الفلكية المُعلنة، بسبب ضعف الاهتمام بصفقات تطوير قطاع الكهرباء والفساد المستشري في القطاعات الحكومية وهي ناتج طبيعي للمحاصصة والمزايدات وضعف الكفاءة في إدارة هذا القطاع المهم.وفي الوقت الحاضر ظهرت بوادر تحسين نسبي في هذه المنظومة رافقها دعوات حكومية بضرورة وضع نظام استثمار جباية أجور صارم، وهو جزء من نظام ضريبي واسع طال كل الخدمات في العراق خلال الأعوام الثلاث الأخيرة، وربما كان الشعار الحكومي العريض هذه المرة حفظ موارد الثروة الوطنية ووقف الهدر اللامسؤول والتجاوزات الكبيرة على منظومة توزيع الكهرباء، وهو وان كان حاصلاً فبسبب ضعف السيطرة الحكومية وبروز واقع مليء بالفوضى.ولان الإجراءات المقترحة خاضعة لاجتهادات وآراء شخصية مبنية على عدم وضوح في قطاع الكهرباء ،وفي ظل دراسة واقع الإنفاق على قطاع الكهرباء وتكاليف الخدمات المقدمة مع دعم الحكومة أو بدونها أشارت الوزارة إلى أن: https://annabaa.org/arabic/investigations

١. سعر وحدة الكيلو واط في الساعة تكلف وزارة الكهرباء نحو ١٠٨ دنانير (٠.٠٩ دولار)، بوجود دعم الوقود من الحكومة.
٢. بينما تتكلف بدون وجود هذا الدعم ١٥٤ ديناراً (٠.١٣ دولار)،
٣. في حين تبيع الوزارة الكهرباء للمواطنين بعد زيادة التعريفة بنحو ١٠ دنانير (٠.٠١ دولار).

- **أجور(كلفة) وتعريفة الكهرباء :**

إن عملية احتساب تكاليف الكهرباء بصورة دقيقة عملية معقدة وتحتاج إلى الكثير من طرق القياس والمعالجة للوصول إلى أرقام دقيقة ومن جهة أخرى فان عملية احتساب نصيب الأسرة العراقية من أعباء الطاقة يترتب على المنظور الثاني الذي يعتمد على الأجور المستوفاة لقاء خدمات الكهرباء حيث وفقا للسراي يعتبر نصيب الأسرة من الكهرباء المنتجة محلياً هو الكلفة المترتبة على كل أسرة عراقية، حيث يتضح ان الرسوم الشهرية التي تكفي لتسديد كامل أجور توليد الكهرباء في العراق من قبل الأسر العراقية البالغ عددها ٥.٧٨١.٢٥٠ عائلة هي ١٩.٨٥ دولار (حوالي ٢٥ ألف دينار عراقي شهرياً) لكل أسرة لتحض ب (١١ أمبير مستمر لمدة شهر كامل)، بينما تريد الدولة وفق مشروع الخصخصة ان تستقطع مبلغ ٣٥ ألف دينار مقابل حق المواطن في خدمة ممولة من الموازنة..!! وقد تم استبعاد الأعباء الإدارية المترتبة على إنتاج الطاقة مع أن معظمها أجور موظفين ووقود وصيانة وجميعها ذات أبواب واسعة جدا في الموازنة الاتحادية، وهي من الأمور التي لا دخل للمواطن بها كما انه غير مسؤول عن الطاقة الضائعة ولا طاقة الاستهلاك الداخلي....(السراي، ٢٠١٧).

مع ذلك تم تحديد تسعيرة الخدمة وفق التقارير المعدة من قبل دائرة التخطيط والدراسات للعام ٢٠١٦ حيث تم إيضاح المصطلحات الخاصة بالتعريفة الكهربائية وكما يلي :

١. الوحدة الكهربائية هي كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في الأجهزة الكهربائية مقاسة بالوحدة كيلو واط / ساعة .

٢. التعرفة التصاعدية تعني تدرج السعر بالارتفاع تزامنا مع تدرج الاستهلاك بالاتفاع وفق فئات محددة حسب طبيعة الاستهلاك ولكل صنف .

٣. التكلفة الكلية للوحدة الكهربائية هي إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة وبمعنى أخر إجمالي المصاريف التشغيلية لإيصال الطاقة الكهربائية إلى نقاط الاستهلاك .

والجدول رقم (١) يوضح التعرفة الكهربائية النافذة (المعمول بها حاليا) وفقا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن دائرة التخطيط والدراسات-قسم تقنية المعلومات –شعبة الإحصاء للعام ٢٠١٦ والذي تم اعتماده إثناء التعاقد على الاستثمار في مشروع خصخصة قطاع توزيع الكهرباء وفق نظام الجباية والصيانة والتشغيل .

جدول رقم (١) التعرفة الكهربائية النافذة (المعمول بها حاليا)

فئة صنف الاستهلاك	تعرفة وحدة الطاقة دينار / (ك. و. س)
المنزلي	
1 – 500	10
501 -1000	10
1001 -1500	20
1501 -2000	40
2001 – 3000	80
3001 – 4000	120
4001 -	200
تـــجـــاري	
1 – 1000	120
1001 – 2000	120
2001 – 3000	120
3001 – 4000	120
4001-	120
صنـــاعـــي	
0.4 KV	70
11 K.V	70
33 K.V	70
132 K.V	70
حـــكـــومـــي	
1 – 5000	100
5001 – 10000	100
10001 – 20000	100
20001 – 40000	100
40001 - فأكثر	100
زراعي	
كل الفئات	70

المصدر : دائرة التخطيط والدراسات-قسم تقنية المعلومات –شعبة الإحصاء ٢٠١٦.

إن التعرفة المعمول بها حاليا بنيت على أساس الأتي :

١. نسبة الدعم الحكومي للتعرفة المعتمدة هي ٥٨ % حيث ان التكلفة الحقيقية لكل كيلو - واط ساعة هي ١٠٦ دينار حيث من المفروض ان تحقق إيرادات قدرها (٤ ،٠٩٥,٣٩٥,١١٨) (الف) دينار في حالة رفع الدعم.

٢ مؤشر الجباية هو ٢٨ % والذي يمثل المبالغ المستلمة مقسومة على المبالغ التي يتوجب استلامها وتمثل المبالغ المتحققة من تجهيز الطاقة المباعة للمشتركين .

ومن اجل الوقوف على واقع الإنفاق والتكلفة الحقيقة لخدمات الكهرباء تم تدقيق بعض الإحصاءات المتعلقة بملف الكهرباء وكالأتي: (السراي:٢٠١٧) https://kitabat.com/2017/01/23

١. تقديرات الكهرباء المُنتجة محلياً:-

هنالك ضبابية في حجم الإنتاج الحقيقي للكهرباء، فبينما تتحدث وزارة التخطيط عن ارقام فلكية تصل الى ٦٣٠٠٠ ميجاواط(*) منذ العام ٢٠١٣، بدأت التصريحات الحكومية بتقليل هذا الرقم خلال السنوات الاخيرة، وعلى العموم تشير آخر التصريحات الحكومية والتقديرات الفنية الى ان انتاج الكهرباء يتراوح ما بين (٢٠٠٠٠ -١٤.٥٠٠ – ١١٠٠٠ – ٧٧٠٠ ميجاواط) حيث كان آخر رقم حكومي معلن في نهاية ٢٠١٧ مع الإعلان عن تطبيق مشروع الخصخصة هو ٧٧٠٠ ميجاواط ، وهذا يشير اما لعدم المعرفة الدقيقة بحقيقة الثروة الوطنية والتخبط في ادارة هذا الملف الوطني الاستراتيجي، او ان الارقام المعلنة رسمياً غير دقيقة وتخضع لتحكّم بعض الأطراف غير المحايدة. وسوف نعتمد في هذه المقالة الرقم الاقرب للواقع وهو ١٤.٥٠٠ ميجاواط بالاستناد الى تصريح سابق لوزارة الكهرباء وتأكيدات من بعض الخبرات الفنية المحايدة من داخل العراق.

٢. تضارب حول تكلفة إنتاج الكهرباء المنتجة محلياً:-

تكاليف توليد وتوزيع الكهرباء في العالم معلنة ويجري تحديثها باستمرار بينما يوجد تضارب كبير بهذا الشأن في العراق، فبينما تشير تصريحات وزارة الكهرباء العراقية إن:

١. سعر الكيلوواط/ساعة(*) يكلف الدولة(٥٠دينار)في حين يشير التقرير الاحصائي لسنة ٢٠١٥ لنفس الوزارة بأن سعر الكيلوواط/ساعة يكلف الدولة (١٠٦ دينار).

٢. اعتمدت الدولة مؤخرا على ان سعر الكيلوواط/ساعة يكلفها (١٥٤ دينار) أي (١٣ سنت) وهذا السعر الذي تم على ضوئه حساب التسعيرة وعلى اساسه تمت عقود الخصخصة.

٣. وقد ارتكزت الحكومة على ان الطاقة المنتجة من الكهرباء مقسّمة على نسب: ٤٣% من محطات التوليد في العراق غازية، و٣٢%: محطات بخارية، و١٥%: مستوردة، والنسبة المتبقية ١٠% من محطات كهرومائية ومحطات ديزل ومحطات متنقلة وساندة.

٤. ولان وضع تلك النسب تغير حالياً في العام ٢٠١٨ ، بالأخص من ناحية الكهرباء المستوردة، اعتمدنا على احدى الدراسات الفنية المحايدة (**) حول الموضوع التكلفة الحكومية والتي افترضناها بحدود (٢٦ دينار عراقي او٢ سنت لإنتاج كيلوواط/ساعة (وهو رقم يخص توليد الكهرباء فقط ولا علاقة له بالمراحل اللاحقة، كما انه رقم مقارب لتكلفة الإنتاج في العالم والدول المجاورة بالذات.

٣. في الخصخصة المواطن سيدفع ثمن مدفوع سلفاً:

عند مقارنة مقدار الاتفاق الحكومي في آخر موازنة اتحادية على ملف الكهرباء حوالي ٣ ترليون دينار عراقي تقريباً وعند محاولة معرفة كم يدفع المواطن جراء الحصول على نصيبه المُتاح من الكهرباء الوطنية (١١ أمبير) وفقاً لنظام الجباية المقترح،ويظهر ان الدولة ستجبي من الاسر العراقية ما مقداره **٢٠٢.٣٤٣ مليار** دينار كأجور لكهرباء محلية تم **تمويلها من الموازنة الاتحادية..!!** فكيف يدفع المواطن اجور جباية لثروة وطنية تم تمويلها من الموازنة الاتحادية التي هي اموال الشعب أن هذا الرقم الكبير هو ربح خالص للشركات الاستثمارية من الكهرباء، وهو غير متعلق بتكلفة الإنتاج المدفوعة سلفاً من الموازنة الاتحادية، وهذا اجحاف بحق المواطن في ظل نسبة فقر عالية ومعدلات غير مسبوقة من البطالة وغياب السيطرة الحكومية على الأسعار،

ناهيك عن عدم وجود خطط لتوفير خدمات اجتماعية من عوائد هذه الأرقام التي ستضاف الى الميزانية الاتحادية من دون الاعلان عن رصد ابواب لإنفاقها بل ان معظمها سيذهب الى شركات الجباية التي ستحقق الربح على حساب المواطن مما يتطلب وعي وإدراك من قبل الجهات المعنية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التالية:https://www.sotaliraq.com/2018/01/14/

١- تدقيق الأرقام المعلنة لحجم أنتاج الكهرباء والإعلان عن خطط زمنية لسد العجز .

٢- ان يجري الاتفاق على مبدأ ان ما يموّل من الموازنة الوطنية لا يخضع للاستثمار او لأي شكل من أشكال الضرائب المبالغ بها، وان تقتصر الأجور المستوفاة من المواطن على الخدمات خارج أبواب الموازنة.

٣- من الخطأ عدم وجود قاعدة صفرية في قوانين أجور الكهرباء في نظام الخصخصة، فمن المهم ان تكون قاعدة هرم أجور الكهرباء ما فوق ١٠ امبير (التي يجب أن تكون مجانية)، وان تكون رسوم الكهرباء التي يدفعها المواطن العادي عن الخدمات اللاحقة بالتوليد،

٤- على الجانب الشعبي من الواجب إجراء حملة شعبية لترشيد الكهرباء المنزلية، لنبرهن على إننا حريصون أيضا على موارد الطاقة في بلدنا، ولنقلل من حجة الحكومة بأن الهدر بالكهرباء يكّلف الحكومة ملايين الدولارات الضائعة.

٥- كما يجب توعية الجماهير بواجب دفع فواتير الكهرباء وفق أسعارها الحالية وتسديد الديون المترتبة على المواطنين وتجنّب التلاعب بالمقاييس من قبل الجميع وشجب الإسراف في استخدام الإضاءة والأجهزة الزائدة عن الحاجة ورفض كل أشكال التجاوز على منظومة الكهرباء.

٦- وعلى الخبراء والمهندسين والباحثين في مجالات الطاقة تطوير طرق إنتاج الكهرباء التي تعتمد على مصادر الوقود الاحفوري، والبحث في مجال توفير مصادر الطاقة البديلة غير التقليدية المعروفة عالمياً (الطاقة الخضراء) من مصادر طبيعية دائمية كتطوير منظومة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدام حركات المياه البحرية.

٤. نصيب الأسرة العراقية من تكلفة الكهرباء:

باعتماد ان ما يولّد من كهرباء محليا في العراق ١٤.٥٠٠ ميجا واط/ساعة او ٦٣.٣٦٦.٣٦٣.٦ أمبير (بعد تحويل أرقام القدرة إلى تيار كهربائي محسوب)، وبقسمة الطاقة المّولدة محلياً على نفوس العراق البالغ ٣٧ مليون نسمة حسب آخر التقديرات السكانية للعام ٢٠١٧ وباعتماد حجم العائلة ٦.٤ أشخاص(مستندة على دراسة علمية بهذا الخصوص)، يكون نصيب الأسرة الواحدة من الطاقة المنتجة محلياً ٢.٤٢ كيلو واط /ساعة (١١ أمبير/ساعة)، ان هذا الرقم هو الحد الأدنى المحسوب لحصة العائلة العراقية، اذ ان الاستهلاك المنزلي لا يتجاوز نسبة ٦٠% من مجمل الطاقة المنتجة اذ ان ٤٠% تُستهلك من قبل المؤسسات الحكومية والمصانع والقطاع الخاص (وهي ملزمة بالدفع بنسب مغيرة للاستهلاك المنزلي).

ويتم احتساب التكلفة الإجمالية لتوليد الطاقة في العراق وفق المعادلة التالية:

التكلفة الإجمالية لتوليد الطاقة في العراق = إجمالي إنتاج الكهرباء المحلية في العراق x الكلفة المقدّرة للكـــيلو واطـ الواحد

ووفقا للمعادلة أعلاه وبضرب إجمالي إنتاج الكهرباء المحلية في العراق في الكلفة المقدّرة للكـــيلو واطـ الواحد٢٦ دينار عراقـــــي (٢ سنت) تقريباً تكون التكلفة الإجمالية لتوليد الطاقة في العراق حوالي ٢.٥٤٠.٤٠٠ دولار/سنة **(٣.١٧٥.٥٠٠.٠٠٠ دينار عراقي)**، وهذا الرقم متطابق تقريباً مع قيمة الإنفاق الحكومي المخصص لملف الكهرباء في الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٨ البالغ اكثر من ٣ ترليون دينار عراقي .

في حين إن التعاقد مابين الإطراف المعنية والوزارة في حينها فد استند إلى تقديرات تم إعدادها للأغراض الاستثمار والتعاقد من اجل اتمام مشروع الجباية والصيانة والتشغيل الذي اقرته الوزارة حيث بلغ إجمالي التكاليف والإيرادات الشهرية وفقا ما نشرته وزارة الكهرباء في التقارير

الإحصائية الصادرة عنها مقاسة بالتعرفة ,وفق مقترح دائرة التوزيع (لعام) 2015 على فرض بيع طاقة مقدارها 80 مليون ميكاواط ساعة سنوياً كانت كما في الجدول رقم (٢) التالي :

الجدول رقم (٢)

اجمالي التكاليف والايرادات الشهرية مقاسة بالتعرفة وفق مقترح دائرة التوزيع (لعام 2015) على فرض بيع طاقة مقدارها 80 مليون ميكاواط ساعة سنوياً

فئة صنف الأستهلاك	عدد المستهلكين بعد إضافة المتجاوزين وإعتماد نسبة الزيادة في السكان	نسبة عدد المستهلكين من الكلي	نسبة عدد المستهلكين للصنف	الطاقة المتوقعة (مليون ميكاواط ساعة) المباعة سنوياً 2015	نسبةالوحدات المباعة من الكلي	نسبة الوحدات المباعة من الصنف	التعرفة المقترحة دينار/ك.و.س)	الإيرادات المتوقعة السنوية لعام 2015 (مليار دينار)	معدل الكلفة دينار/ك.و.س)	اجمالي الكلفة المتوقعة السنوية 2015 (مليار دينار)	نسبة الدعم %
المنزلي							المنزلي				
1-500	1361567	36%	43%	10	12%	30%	10	98	154	1506	94
501-1000	1107740	29%	35%	8	10%	24%	10	78	154	1205	94
1001-1500	421394	11%	13%	4	5%	12%	20	78	154	602	87
1501-2000	157405	4%	5%	3	3%	8%	40	104	154	402	74
2001-3000	87013	2%	3%	5	7%	16%	80	417	154	803	48
3001-4000	27137	0.7%	1%	2	3%	7%	120	274	154	351	22
4001-	12634	0.3%	0.4%	1	1%	3%	200	196	154	151	-30
المجموع	**3174890**	**84%**	**100%**	**33**	**41%**	**100%**		**1245**		**5021**	**75**
التجاري							تجاري				
1-1000	432451	11%	87%	3	3%	55%	100	277	154	427	35.1
1001-2000	36963	1%	7%	0.9	1%	17%	125	107	154	132	19
2001-3000	8653	0.2%	2%	0.7	0.9%	14%	150	106	154	109	3
3001-4000	5131	0.1%	1%	0.3	0.3%	5%	200	50	154	39	-30
4001-	11143	0.3%	2%	0.5	0.6%	9%	225	102	154	70	-46
المجموع	**494340**	**13%**	**100%**	**5**	**6%**	**100%**		**643**		**776**	**17**
الصناعي							الصناعي				
0.4 K.V	10127	0.27%	78%	3	4%	20%	100	336	154	517	35
11 K.V	2613	0.07%	20%	6	7%	35%	100	587	154	904	35
33 K.V	198	0.01%	2%	6	7%	33%	100	554	154	853	35
132 K.V	35	0.001%	0.3%	2	3%	12%	100	201	154	310	35
المجموع	**12973**	**0.3%**	**100%**	**17**	**21%**	**100%**		**1678**		**2583**	**35**
الحكومي							الحكومي				
1-5000	27990	0.74%	75%	7	9%	32%	125	900	154	1109	19
5001-10000	4336	0.11%	12%	3	3%	11%	150	383	154	393	3
10001-20000	2119	0.06%	6%	3	3%	11%	175	439	154	386	-14
20001-40000	1808	0.05%	5%	2	3%	9%	200	424	154	326	-30
فأكثر-40001	1038	0.03%	3%	8	11%	37%	225	1891	154	1295	-46
المجموع	**37291**	**1%**	**100%**	**23**	**28%**	**100%**		**4036**		**3508**	**-15**
الزراعي							الزراعي				
كل الفئات	63018	2%	100%	3	4%		100	280	154	431	35
المجموع الكلي	**3782513**	**100%**		**80**	**100%**			**7882**		**12320**	**36**

المصدر : وزارة الكهرباء إعلان من قبل وزارة الكهرباء /إشراك القطاع الخاص في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية NO.(MOE-HQ 3/2016) طلب معلومات من شركات لتشغيل وصيانة شبكة التوزيع وتنظيم الجباية لوزارة الكهرباء لجمهورية العراق.

إن الجدول أعلاه تضمن خلاصة للاستهلاك من الطاقة وأصناف المستهلكين وإعدادهم والتكاليف المترتبة عليها وكانت الوزارة قد أعدته كجزء من متطلبات التقديم على الاستثمار في نظام الجباية المعمم لقطاع توزيع الكهرباء حيث تم على ضوءه التعاقد مع الإطراف المعنية .

خلاصة القول هناك من يؤيد ومن يعارض نظام الجباية كل حسب وجهة نظره مما يستلزم طرح مفهوم النظام وأساسياته لغرض توجيه الحكم عليه والعمل به حيث ينظر البعض نظرة سلبية مشيرا إلى ان الكهرباء العراقية الوطنية تولّد محلياً وتموّل عمليات الإنتاج والتوزيع والخدمات والصيانة من الموازنة الاتحادية التي هي ملك الشعب العراقي، ولا يمكن للحكومة ان تستثمر أموال وطنية في فرض ضرائب أخرى مقابل استمرار التيار الكهربائي والبعض الأخر يشيد بنظام الجباية ويقول انه سيساعد في تقليل الهدر في الطاقة وترشيد الاستهلاك كما انه سيوفر موارد لسد العجز في الموازنة وفي حقيقة الأمر يرى الباحثين إن الأمر يرتبط أولا وأخيرا بمسالة الفساد ومحاربته لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من النظام ونجاحه في التطبيق كما إن أثار النظام على تكلفة الخدمة المقدمة يرتبط حقيقة بالقياس السليم لأوجه الإنفاق والطاقة وكل ما يرتبط بهما مع التأكيد على وجوب عدم الخلط بين الإنفاق من الموازنة العامة للدولة الاتحادية كحق للمواطن وبين تكاليف الجباية وإلا سيكون هناك ازدواجية في عملية احتساب التكلفة وجبايتها .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

١. إن تجربة الخصخصة في الطاقة التي باشرت بها وزارة الكهرباء، تتمثل بإحالة تزويد المناطق السكنية لإحدى الشركات الاستثمارية لغرض إدارة عملية التوزيع من خلال قيام الأخيرة بصيانة المحولات وشبكات التوزيع ومنع التجاوز على المنظومة الوطنية، فضلا عن استحصال الفواتير مقابل تجهيز المواطن بـ ٢٤ ساعة.

٢. يمثل نظام الجباية والصيانة والتوزيع نوع من الخصخصة الجزئية من خلال خصخصة إدارة توزيع الكهرباء وصيانتها وتشغيلها مقابل حصة من الإرباح مع وجود حق استخدام شبكات الدولة ومعداتها وعامليها وهناك مؤيد ومعارض يطرح كل منهم وجهة نظر هادفة.

٣. إن أثار النظام على تكلفة الخدمة المقدمة يرتبط حقيقة بالقياس السليم لأوجه الإنفاق والطاقة وكل ما يرتبط بهما خاصة وان تسعيرة الخدمة التي اقرتها الدولة كانت مبنية على دراسات غير واضحة وبحاجة إلى المزيد من الدقة مع ضبابية حجم الطاقة المعلنة .

٤. التأكيد على وجوب عدم الخلط بين الإنفاق من الموازنة العامة للدولة الاتحادية كحق للمواطن وبين تكاليف الجباية وإلا سيكون هناك ازدواجية في عملية احتساب التكلفة وجبايتها وسيكون هناك استغلال لموارد الدولة في تحقيق مكاسب للقطاع الخاص على حساب المواطن .

التوصيات:

١. مع وجود التطبيق الفعلي لتجربة الاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء من خلال نظام الجباية نقترح تقييم نتائج التجربة من خلال إجراء دراسة عن المتحصلات والمكاسب التي حققتها الدولة ودورها في مساندة تمويل الموازنة العامة للدولة والوقوف على مدى نجاح التجربة.

٢. نقترح القيام بالمزيد من حملات التوعية وإقامة ندوات لمناقشة تجربة الاستثمار في قطاع توزيع الكهرباء من خلال نظام الجباية والصيانة والتوزيع نظرا لعدم وضوح الرؤية عن المشروع وأبعاده المالية والإدارية والقانونية مع توجيه الدعوات لذوي الاختصاص في هذا المجال وبالتعاون مع وزارة الكهرباء .

٣. نقترح لبقية مديريات التوزيع التي لم يتم خصخصتها بعد اعتماد طرق الجباية فتستطيع الدولة تحصيلها عن طريق موظفي القراءة او طريق الاستقطاع من الحساب الشخصي للمواطنين في حال تطبيق الحكومة الالكترونية ،وتحفيز المواطنين على السداد الأجور من خلال نشرات التوعية عن

طريق الوسائل الإعلامية والتوصل الاجتماعي وإيجاد آلية تسهل على المواطن سداد الديون المتراكمة ورفع الثقل عن كاهل المواطنين في عملية السداد، كما إن ذلك سيكون بمثابة مقارنة مرجعية مع مشروع الخصخصة لتقييم نجاح التجربة .

المصادر :

١. التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٦ ، دائرة التخطيط والدراسات قسم تقنية المعلومات شعبة الإحصاء وزارة الكهرباء الموقع الرسمي .

٢. الجبالي، محمود علي (٢٠١٢)،"تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة - حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة – الجزائر، العدد (١٠) .

٣. حسان ،كربيم عبيس ،(٢٠١٦) ،" الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق ، مجلة جامعة بابل/العلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (١) / المجلد (٢٤) .

٤. سمير عبود عباس ،علاء الدين محمود كريم ، باسمة علي إحسان،(٢٠١١) ،" الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السادس والعشرون .

٥. العبيدي ، محمود عبد الجبار ومنير، عامر سامي (٢٠١٥)،"أطروحة الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد (٢١) العدد (٨٤).

٦. نعمة ، اسماء حبيب، (٢٠١٧) ،" المفاضلة بين خيارات الخصخصة لشركات المقاولات العامة باستخدام التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية :دراسة ميدانية "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد (٩٥) المجلد (٢٣).

٧. **مواقع الانترنت :**

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017 .

https://annabaa.org/arabic/investigations

ابراهيم المشهداني، هل الحل في خصخصة الكهرباء، ٢٠١٧

http://www.iraqicp.com/index.php/sections/2016-04-17-20-22-47/53602-2017-01-21-20-51-13

رشيد السراي، تكلفة انتاج الكهرباء في العراق، موقع كتابات: https://kitabat.com/2017/01/23

موقع السومرية نيوز: http://www.alsumaria.tv/mobile/infograph/

رشيد السراي: ٢٠١٧ لماذا نرفض خصخصة الكهرباء في العراق بهذه الصيغة؟ موقع كتابات . https://kitabat.com/2017/04/13

https://www.sotaliraq.com/2018/01/14/خصصة-الكهرباء-اللاعدالة-بلغة-الارقام

http://www.almadapress.com/ar/news/63775

http://newsabah.com/newspaper/13672

http://www.xelk.org/ar/detailnews.aspx?jimare=11527&babet=jiha

http://www.alnooralthaqib.com/projects.php?id=22